



## بيان للوفد الدولي لتقييم فترة ما قبل الانتخابات الانتخابات التشريعية - الجزائر 2012

5 أبريل 2012

استجابة لدعوة الحكومة الجزائرية، نظم المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وفد تقييم فترة ما قبل الانتخابات من 31 مارس إلى 5 أبريل كجزء من مهمة الملاحظة الدولية للانتخابات البرلمانية يوم 10 ماي. وتكمن أهداف هذه المهمة في التعبير عن دعم المجتمع الدولي لحكومة ديمقراطية وانتخابات تعددية تنافسية في الجزائر، وتقديم تقرير حيادي ودقيق حول العملية الانتخابية للجزائريين وللمجتمع الدولي.

ويتكون الوفد من أعضاء من مختلف الجنسيات من بينهم كارول جايمس وهي عضو في المجلس التشريعي في مقاطعة كولومبيا البريطانية (كندا) وارين حديجي أديتس وهي رئيسة الجمعية الأوروبية لمسؤولي الانتخابات (البوسنة والهرسك) وأنيس غضبان، نائب رئيس الاتصالات في الجمعية التونسية للصحة الديمقراطية (تونس) وسارة جونسون وهي مدير مساعد مكلف ببرنامج الديمقراطية في مركز كارتر (الولايات المتحدة)؛ و جيفري انجلند مدير المعهد الوطني الديمقراطي المقيم في المغرب.

وفي سياق المهمة، اجتمع أعضاء الوفد في الجزائر العاصمة مع ممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية ولجان خاصة تتألف من قضاة وممثلي الأحزاب مكلفة طبقاً للقانون بالإشراف على الانتخابات ومراقبتها على التوالي. واجتمعت كذلك مع قادة من جماعات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والمنظمات المدنية الأخرى والأكاديميين والمدونين وممثلي وسائل الإعلام وممثلين عن المجتمع الدولي. وقد زار أعضاء الوفد ولايتي الشلف وتيزي وزو للاجتماع مع أعضاء لجنة الإشراف على الانتخابات والمرشحين وقادة الأحزاب السياسية وغيرهم من الناشطين.

وما هذا التقييم لفترة ما قبل الانتخابات إلا جزء من مهمة المعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الانتخابات الدولية الشاملة. ففي منتصف شهر أبريل، يعتزم المعهد الديمقراطي الوطني إيفاد فريق من سبعة ملاحظين على المدى الطويل سيقومون بملاحظة فترة ما قبل الانتخابات والحملات الانتخابية ويوم الاقتراع وكذا الفترة التي تلي الانتخابات مباشرة وفي جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك إعلان النتائج ومعالجة أية شكاوى انتخابية.

ولا يسعى الوفد إلى التدخل في العملية الانتخابية ولا تقديم تقييم نهائي للعملية الانتخابية. وتم إجراء جميع جوانب التقييم وفقاً للقانون الجزائري وتماشيا والمعايير الدولية لملاحظة الانتخابات المنصوص عليها في إعلان مبادئ الملاحظة الدولية للانتخابات. وتقدم جميع التوصيات على أمل دعم وتعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية في الجزائر.

ويقدّر المعهد الديمقراطي الوطني والوفد المكلف بتقييم فترة ما قبل الانتخابات حسن الضيافة والانفتاح والصراحة التي لمسناها لدى جميع الذين شاركوا في التقييم. ويعرب الوفد عن امتنانه لحكومة وشعب الجزائر للدعوة لملاحظة هذه العملية الهامة.

## الملخص

سينتخب الجزائريون، يوم 10 ماي، مجلسا جديدا لنواب البرلمان في انتخابات يعتبرها البعض في البلاد أنها تتميز عن سابقتها لكونها خطوة حاسمة في عملية إصلاح سياسي على المدى الطويل. وقد صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن البرلمان الجديد سوف يلعب دورا هاما في تشكيل عملية إصلاح دستوري في السنة المقبلة. ولم يسبق أن شارك المجلس التشريعي في هذه العملية. وإدراكا للضغوط الجديدة والتوقعات المتزايدة التي تفرضها الأحداث الأخيرة في المنطقة، أدخلت الحكومة الجزائرية عدة تدابير جديدة لتشجيع أكبر قدر من الشفافية في هذه الانتخابات. فلم يثق المواطنون كثيرا و منذ سنوات في صناديق الاقتراع أو في قدرة المسؤولين المنتخبين على إنتاج تغيير حقيقي. فالجزائريون يرغبون في الإصلاح الحقيقي، غير أنهم يبدون حتى الآن مشككين في أن التدابير الجديدة قد تزيد من الشفافية أو تؤدي إلى هيئة أكثر مصداقية قادرة على التأثير على عملية الإصلاح. وعلى بعد خمسة أسابيع من يوم الانتخاب، يعتقد الوفد بأنه يمكن اتخاذ بعض الخطوات لمعالجة أوجه القصور، وتعزيز الانفتاح وزيادة ثقة الناس في هذه الانتخابات وفي العملية السياسية في الجزائر على نطاق أوسع.

وفي إطار التحضير لهذه الانتخابات، قامت الحكومة الجزائرية بمراجعة الإطار القانوني للانتخابات وقامت بتغييرات أخرى لديها القدرة على تحسين شفافية العملية. وبينما كانت هذه التغييرات ايجابية على العموم وتقدم للجزائر إطارا انتخابيا أكثر انسجاما مع أفضل الممارسات الدولية، فسيتم تحديد الأثر النهائي لهذه التغييرات في التطبيق. ففي شهر جانفي أسس القانون الانتخابي الجديد لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات تتألف من ممثلي الأحزاب السياسية ومكلفة بمراقبة العملية الانتخابية ورفع المخالفات للجنة وطنية حديثة النشأة مكلفة بالإشراف على الانتخابات، وتتألف من قضاة مكلفين بتطبيق قانون الانتخابات. وينص القانون على أن فرز الأصوات يكون داخل مكتب الاقتراع وبصفة علنية وعلى نشر نتيجة التصويت في المكتب، ويتم تقديم نسخا من النتائج لممثلي المرشحين. ويمكن رؤية دعوات للملاحظين الدوليين حصص لتمثيل المرأة في قوائم مرشحي الأحزاب وفي تخصيص المقاعد كمؤشرات لإرادة سياسية متزايدة لتنظيم انتخابات أكثر انفتاحا وقدرة على المنافسة. وفي هذا السياق تستعد الأحزاب لفترة الحملة الانتخابية المقبلة بطاقة متجددة، وقد أعرب ممثلو الأحزاب للوفد عن اعتقادهم بأهمية هذه الانتخابات من أجل النهوض بعملية الإصلاح الديمقراطي في الجزائر. وأشار عدد من ممثلي الأحزاب بدور الأحزاب السياسية في تطوير البرامج الانتخابية الأكثر وضوحا والتي يمكن أن تلهم مشاركة أعلى وردع التزوير.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن جوانب أخرى من العملية الانتخابية على ما هي عليه في الوقت الراهن هي بعيدة عن تطلعات المواطن لعملية شفافة يمكن أن تسفر عن نتائج أكثر مصداقية. وأشار الفاعلون السياسيون إلى أن عددا من النصوص التنظيمية والإجراءات لا تزال غامضة أو غير محددة، وأن السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات كانت بطيئة في الاستجابة لطلبات التوضيح. وخلال المناقشات العديدة، استمع الوفد لشكاوى حول فعالية لجنة الأحزاب السياسية وحول استقلال القضاة في إطار لجنة الإشراف. على الرغم من تشابهها إلى حد ما بالمؤسسات السابقة، فقد تم إنشاءها مؤخرا وهي تواجه تحديات تنظيمية كبيرة لأنها تسعى بسرعة إلى تحديد دورها في العملية الانتخابية. كما استمع الوفد إلى وجود مخالفات في عملية تسجيل الناخبين، والعديد من الشكاوى من الناخبين والأحزاب فيما يخص الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على سجل الناخبين بغرض التحقق. لا توجد حاليا أحكام لاعتماد الملاحظين المحليين غير المحزبيين و تابعين للمجتمع المدني الجزائري على الرغم من طلب هذا الأخير القيام بذلك على الرغم من دعوات أرسلت لحضور الملاحظين الدوليين. و يمكن لوجود الملاحظين أن يكون مفيدة بشكل خاص خلال عملية فرز واحتساب الأصوات ولكن لم يتم فتح هذه العملية حاليا للملاحظة من قبل ملاحظين تابعين للأحزاب أو لا.

إن العديد من التحديات المباشرة لمصداقية هذه الانتخابات والمرتبطة بقضايا هيكلية هي نتيجة الغموض الذي يكتنف مراجعة الإطار الانتخابي، وعلى وجه الخصوص الأحكام والهيئات التي أضيفت حديثا. فمثل هذه التحديات ليست غير متوقعة بالنظر إلى أن التعديلات القانونية التي تم تمريرها منذ أقل من ثلاثة أشهر، ويمكن التخفيف من هذه التحديات من خلال سلسلة من الإجراءات البسيطة نسبيا. وفي هذه المرحلة المتأخرة، يمكن للسلطات

الجزائرية والفاعلين الآخرين اتخاذ عدة خطوات لزيادة الشفافية، والتي من شأنها أن تشجع زيادة المشاركة الشعبية وتعزيز الثقة في هذه الانتخابات. وقد تشمل مثل هذه التدابير ما يلي:

1. ينبغي أن تفتح السلطات عملية تثبيت النتائج لمشاركة جميع فئات الملاحظين بما في ذلك الملاحظين المحليين وممثلي الأحزاب السياسية والملاحظين الدوليين وهذا سعيًا إلى تضيء مخاوف واسعة من أن تشكّل هذه المرحلة من العملية الانتخابية مجالًا للتلاعب بالأصوات.
2. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات أن تسمح للمجتمع المدني الجزائري بتنظيم مبادرات تهدف إلى أداء دور الملاحظ خلال الاقتراع وأن توضح مسار اعتماد الجمعيات وأن تنشر المعلومة على نطاق واسع في الوقت المناسب.
3. ينبغي على الأحزاب السياسية والمواطنين أن يهتموا الفرص من أجل تحقيق مزيد من الشفافية من خلال، على سبيل المثال، حضور عملية فرز الأصوات وتعليق النتائج في مراكز الاقتراع.
4. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات أن تنشر النصوص التنظيمية وترفع اللبس من النصوص الإجرائية في أسرع وقت ممكن وهذا في إطار شراكة متفتحة مع اللجنتين الوطنيتين للإشراف على الانتخابات ومراقبتها.
5. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات توضيح الكيفية المثبتة لتوزيع المقاعد العائدة للنساء وهذا من أجل ضمان أنّ النتائج النسبية المنصوص عليها في القانون قد تمّ تحقيقها وبشكل منصف.
6. ينبغي على الأحزاب السياسية أن تسعى جاهدة لكسب ثقة الناخبين من خلال منصات استجابة وجهود جوارية لتوعية الناخبين وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة في الحملات الانتخابية.

### السياق الانتخابي

يجب على أي تقييم شامل لأية انتخابات النظر في جميع جوانب العملية الانتخابية، بما في ذلك معلومات عن فترة ما قبل الانتخابات ويوم الاقتراع و الفترة التي تلي الانتخابات مباشرة. إن السياق السياسي الذي ستعقد فيه الانتخابات البرلمانية المقبلة لا يقل أهمية في تحديد نتائجها عن الاستعدادات للانتخابات أو حتى أحداث يوم الاقتراع. فمن خارج الحدود الجزائرية، رفعت التحركات الشعبية للربيع العربي من توقعات الجزائريين من قادتهم السياسيين. و من داخل البلاد، يؤثر كفاح الجزائر ضد الاستعمار والعشيرة السوداء في التسعينيات، فضلا عن هياكلها السياسية وعمليات صنع القرار، على العملية الانتخابية ونتائجها. ويجب لتقييم شامل أن يأخذ في الاعتبار أيضا هذه العوامل من أجل تقييم مدى قدرة العملية الانتخابية في الاستجابة إلى تطلعات الجزائريين وطموحاتهم. ومن خلال وجهة النظر هذه، يمكن اعتبار هذه العملية الانتخابية واحدة من أهم الامتحانات إلى غاية الآن لاستعداد الحكومة الجزائرية للسماح للتعددية السياسية الحقيقية، ولنواياها في قيادة البلد نحو الإصلاحات الدستورية الموعودة.

وفي حين أن تجربة الجزائر التاريخية تميزها عن جيرانها في نواح كثيرة، فالجزائر ليست بمنأى عن مطالب لمزيد من الشفافية والمساءلة والحرية السياسية التي اتسم بها العام الماضي شمال أفريقيا والشرق الأوسط. واستجابة لضغوط جديدة وتوقعات شعبية، وعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له في شهر أبريل 2011 بتعدلات دستورية جديدة وإجراء إصلاحات شاملة. فإلى جانب استخدام الامتيازات الاقتصادية والحملات الأمنية، نجح إطلاق عملية إصلاح غير مكتملة حتى الآن في الحد من ثلاثة أشهر من الاحتجاجات السياسية على الصعيد الوطني ولكنها فشلت إلى حد كبير في تلبية الرغبات الشعبية لتوسيع الفضاء السياسي وزيادة الأمن الاقتصادي. وستكون المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة مؤشرا هاما للآراء الجزائريين حول الإصلاحات المرجوة، فضلا عن درجة مشاركة المواطنين في العمليات السياسية والانتخابية.

وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات ستجرى في مواعيد منتظمة، غير أنها ذات أهمية جديدة في سياق الربيع

العربي ومجهود الجزائر في إصلاح جديد. وقد قال الرئيس بوتفليقة أن المجلس البرلماني المقبل والذي سوف يوسّع إلى 462 عضو بدلا من 389 سوف يلعب دورا رئيسيا في عملية تعديل الدستور. ولمواجهة الرهانات الكبرى، اتخذت الحكومة تدابير جديدة، بما في ذلك دعوات لملاحظين دوليين، واعتماد أحزاب سياسية جديدة، ومراجعة الإطار القانوني، وذلك بهدف إظهار التزامها بتنظيم انتخابات شفافة وتنافسية. ففي خطاب له في ديسمبر 2011، قال الرئيس بوتفليقة أن الانتخابات "ستجري في ظل تعددية لم يسبق لها مثيل"، بمشاركة الأحزاب السياسية الجديدة وبجهود مبذولة لإشراك المواطنين من خلال حملة لتوعية الناخبين تقوم بها الحكومة. وقد تم دعوة المنظمات المتعددة الأطراف لإرسال ملاحظين وتشمل الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ويعد المعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر من المنظمات غير الحكومية الوحيدة التي تلقت مثل هذه الدعوة. و في المقابل، لم تنلق أي جمعية محلية الترخيص لملاحظة الانتخابات في حين أن جماعات المجتمع المدني الجزائري قد أعربت عن اهتمامها بذلك.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن انتخابات شهر ماي ستجرى في إطار تنظيمي تم مراجعته. حيث يشمل قانون الانتخابات الجديد، الذي صدر في شهر جانفي، إنشاء هيئات جديدة، وهي اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات واللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، والتي تهدف إلى زيادة ثقة الناس في نزاهة العملية، على الرغم من أن مؤسسات مماثلة كانت موجودة في الماضي. وأبقى في القانون على مواد قديمة تنص أن فرز بطاقات الاقتراع سيتم في مكتب الاقتراع بحضور ممثلي الأحزاب والناخبين الحاضرين، وأن يتم نشر النتائج علنا في مكتب الاقتراع. ويقنن قانون الأحزاب السياسية المعدل إجراءات تسجيل الأحزاب، ويحدد القانون الجديد مشاركة المرأة بمنح حصص للنساء في قوائم مرشحي الأحزاب. وكانت أحكام كل قانون موضوع جدل كبير في البرلمان والصحافة في الأشهر التي سبقت اعتماده، غير أن قانون الجمعيات المعدل قد تم انتقاده أكثر من غيره من القوانين، ويفرض هذا القانون قيودا كبيرة على المجموعات المستقلة التي يمكن لها أن تضطلع بدور هام في دعم مصداقية الانتخابات.

إن الانتخابات المقبلة ستكون اختبارا رئيسيا لكل من إجراءات الإصلاح الأخيرة التي قامت بها الحكومة وقدرتها على غرس الثقة في جمهور الناخبين. فقد شهد تاريخ الجزائر المعاصر العديد من الانتخابات التي عانت من الغش، ويبدو المواطنون مترددين في احتضان صناديق الاقتراع باعتبارها وسيلة فعالة لإحداث تغيير سياسي. وكما قال محلل سياسي جزائري للوفد، فإن "المواطنين لا يزالون ينتظرون" إجراء تغييرات واسعة من شأنها أن تصفي الشرعية للانتخابات. ففي العقد الماضي، كانت نسب المشاركة منخفضة دوما، بامتناع ما يزيد على 50 في المائة من الناخبين المسجلين في الانتخابات البرلمانية السابقة، في عامي 2002 و 2007. وتشير أيضا وتيرة المقاطعة وارتفاع عدد الأصوات الملغاة (لا يقل عن 10 بالمئة في كل من عامي 2002 و 2007) إلى استياء شعبي كبير. وقد أعلن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية قراره لمقاطعة انتخابات 2012، وقد تم في الشهر الماضي تشكيل ائتلاف من الأحزاب الإسلامية البارزة التي صرّحت أنها سوف تشجع أنصارها على مقاطعة الانتخابات إذ وجدت مؤشرات كبيرة للتزوير في فترة ما قبل الانتخابات. وتشير الدعوات غير الناجحة من قبل بعض الأطراف في الأشهر الأخيرة لإقامة إدارة مؤقتة محايدة لإدارة الانتخابات إلى توقعات منخفضة في نزاهة الانتخابات. وفي حين أن جبهة القوى الاشتراكية، وهو حزب معارض علماني قاطع كل الانتخابات الوطنية خلال الخمسة عشر سنة الماضية، قد بدأت الاستعدادات للمشاركة في انتخابات شهر ماي، ذكرت أيضا في إمكانية مقاطعة متجددة مؤخرا هذا الأسبوع.

بعض جوانب محددة من السياق الانتخابي المؤدية إلى انتخابات عام 2012 البرلمانية مناقشة فيما يلي.

**الإطار الانتخابي:** تركت مراجعة قانون الانتخابات والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تمت في شهر جانفي من عام 2012 النظام الانتخابي دون تغيير نسبي. إذ حافظ قانون الانتخابات المعدل على التمثيل النسبي، نظام أكبر عدد متبقي في الدوائر<sup>1</sup>. فهو يحافظ أيضا على الحد الأدنى لكسب مقاعد في البرلمان بخمسة في المائة من

<sup>1</sup> طبقا لطريقة أكبر عدد متبقي، توزع المقاعد في جولتين: أولا، يتم منح المقاعد للأحزاب التي حققت الحصة الانتخابية، والتي تحدد وفقا لطريقة هار أي عدد الأصوات الإجمالي مقسوم على مجموع المقاعد. ومن ثم طرح الحصة من مجموع الأصوات. ثم يتم منح جميع

قوائم المقاطعة. ولم ترفع لأعضاء الوفد أية انتقادات أو مخاوف كبيرة بشأن نوع النظام الانتخابي من الأحزاب السياسية أو غيرها من الجهات الفاعلة التي تم اللقاء بها. وقد أشار العديد من الأحزاب إلى أنه، بالاشتراك مع عدد كبير من الأحزاب السياسية المتنافسة (44 حزبا في هذه الانتخابات)، قد يؤدي هذا النظام بطبيعة الحال إلى هيئة تشريعية منقسمة مما سيساهم في إضعاف مجلس النواب. ويمكن لتعقيد تخصيص الأصوات، وحقيقة الأمر أن هذا سيؤدي بطبيعته إلى نتائج غير تلك المتوقعة، أن يساهم أيضا في سوء الفهم وبروز الشك لدى المواطنين.

وأشار تقريبا جميع الأطراف الفاعلة الذين التقى بها المعهد الديمقراطي الوطني إلى أن قوانين الانتخابات المعدلة ذات الصلة كما هي ليس فيها إشكال على العموم، على الرغم من أنها لا تزال غامضة في نواح كثيرة. غير أن الإشكال، في رأي الأغلبية، يكمن في تطبيق عناصر من القانون. وأشار العديد من الأحزاب السياسية أن عددا كبيرا من اللوائح التنظيمية أو المبادئ التوجيهية المشار إليها في القانون لم تصدر أو توضح حتى الآن. وإذا ما أردنا إضفاء مزيدا من الثقة على هذا النظام لانتخابي، يجب أن يتم الانتهاء بسرعة من هذه النصوص التنظيمية ونشرها على نطاق واسع. وقد أعربت منظمات المجتمع المدني والكثير من الأحزاب السياسية عن أسفها على أن التعديلات القانونية أو النصوص التنظيمية الداعمة لم تتم ضمن عملية تشاور مفتوحة وشاملة. ويثير خيار التخلي عن النهج التعاوني المخاوف ويعزز اعتقاد الناس أن عمليات صنع القرار تسير كما كان من قبل وليس طبقا لروح إصلاح جديدة.

**قوائم المرشحين :** وفقا لمسؤولين مكلفين بالانتخابات، وبحلول آجال الإيداع في 26 مارس تم إحصاء أكثر من 25800 مرشحا مسجلا في أكثر من 2050 قائمة، ما يقرب من ضعف ما كان عليه عام 2007. ومن بين المرشحين، نجد ما يقرب من 7500 من النساء تطبيقا للقانون الجديد الذي يحدد الحد الأدنى من أعداد المرشحات على أساس حجم الدوائر الانتخابية دون تحديد أي شرط لوضعها في القوائم. وعلى الرغم من أن القانون يلزم نظريا الأحزاب لوضع النساء تلقائيا في مقدمة القوائم<sup>2</sup>، لم يتمكن الوفد من تحديد الطريقة التي تتبعها السلطات لتطبيق هذه الأحكام، لا سيما داخل التمثيل النسبي، أو نظام الباقي الأكبر. وأظهرت وجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة، بدءا من الأحزاب السياسية إلى المنظمات النسائية، تفسيرات متضاربة، وأبرزت التباسها حول هذا الغموض.

ووفقا لبعض المسؤولين، تم رفض 58 قائمة فقط من أكثر من 2000 قائمة للمرشحين. بيد أن الوفد سمع عن حالات عديدة من المرشحين الأحرار الذين يواجهون صعوبات في تقديم ترشيحاتهم، وغالبا ما يرجع ذلك إلى العدد الكبير من التوقيعات والوثائق الداعمة المطلوبة. وبما أنهم لا يتفرون على هياكل حزبية، لم يتمكن الكثير منهم من التغلب على التحديات البيروقراطية الكبيرة، وفي عدة حالات، تم القول على أن السلطات تخلق عقبات إضافية لتقديم القوائم.

**إدارة سير الانتخابات :** لاحظ تقريبا جميع الأطراف الفاعلة الذين تحدث إليهم الوفد أنهم يتوقعون أن تكون التحضيرات المادية للانتخابات سليمة من الناحية الفنية وتتسم بالمهنية. وفي حين أن وزارة الداخلية لا تزال هي الهيئة المسؤولة عن الإدارة العامة للانتخابات، فإن إنشاء القانون الانتخابي للجان عدة قد خفف، كما يبدو في الظاهر، وزارة الداخلية من العديد من وظائف الرقابة الإدارية اليومية، على الرغم من أنها لا تزال مشابهة إلى حد ما بالهيئات السابقة. تضم اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية والمرشحين المشاركين في الانتخابات، وتكمن مسؤوليتها في ملاحظة المخالفات القانونية والإبلاغ عنها إلى اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات. وكلفت هذه الهيئة الثانية، التي تضم 316 قاضيا، بالإشراف على العملية الانتخابية وفرض الامتثال للقانون الانتخابي. وقد فسر القضاة على الصعيدين الوطني والولائي دور لجننتهم بأنها فنية بحتة، وتقتصر على تطبيق قانون الانتخابات فقط. وكان إنشاء هذه اللجان الرئيسية في وقت متأخر جدا في العملية

الأحزاب التي لها عدد الأصوات فوق العتبة القانونية مقاعد وفقا لما لها العدد الأكبر من الأصوات (أو "الباقي الأكبر") حتى يتم تخصيص جميع المقاعد. فالنظام في الجزائر يتبع نظام القائمة المغلقة، وهذا يعني أن كل حزب يحدد ترتيب المرشحين.  
2 وفقا للمادة 2 من القانون العضوي رقم 03-12 تكون: 20 في المائة للدوائر التي لها أربعة مقاعد، و 30 في المائة لخمس مقاعد أو أكثر، و 35 في المائة لـ 14 مقعد أو أكثر، و 40 في المائة لـ 32 مقعد أو أكثر، و 50 في المائة للمقاعد المخصصة للجالية الوطنية في الخارج.

الانتخابية، بعد اختتام فترة تسجيل الناخبين ، مما منعها من الإشراف على المراحل الرئيسية للعملية، مثل تسجيل الناخبين و المرشحين، وأصبحت تواجه تحديات تنظيمية كبيرة وهي تسعى إلى تحديد أدوارها.

وقد أعرب الكثير من الذين التقى بهم المعهد الديمقراطي الوطني عن ارتياهم من تبقى إدارة شؤون الانتخابات محايدة. ويشك العديد من الأطراف الفاعلة على وجه الخصوص من استقلالية رؤساء مكاتب التصويت والقضاة في إطار اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات واللجان الانتخابية الإدارية على الصعيدين الوطني و المحلي و التابعة لها . وأبدى بعض زعماء الأحزاب الشك في قدرة هذا العدد الصغير من القضاة على الإشراف على 45000 مكتب تصويت عبر كل الجزائر، حتى وإن كان هناك دعم لوجستيكي من المسؤولين المحليين. وفي حين أن هذا غير ممكن قبل انتخابات ماي القادم، إلا أن إنشاء لجنة انتخابات مستقلة في المستقبل من شأنها أن تفسر وتنظم الإطار القانوني الانتخابي ستخفف من حدة المخاوف الشعبية حول حياد الإدارة الانتخابية، وستزيد من ثقة الجمهور في نزاهة الانتخابات.

*القائمة الانتخابية* : تعتمد القائمة الانتخابية لعام 2012 على سجل يتم تحديثه سنويا. وبموجب القانون الجديد، الذي يتخذ خطوة ايجابية للحد من دور مباشر للوزارة، فإن اللجان المحلية والتي يشرف عليها قاضي معين والتي تتألف من رئيس المجلس البلدي المنتخب والمواطنين العاديين هي المسؤولة عن عملية مراجعة القائمة. وقد فتحت وزارة الداخلية عملية غير عادية لتسجيل الناخبين لمدة 10 أيام في شهر فبراير. وقامت بعض الأحزاب السياسية والسلطات الجزائرية ببذل جهود لتشجيع تسجيل الناخبين.

ولا تزال القائمة الانتخابية واحدة من أهم القضايا المثيرة للقلق بالنسبة لمعظم الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية التي التقى الوفد بها. وفي مناقشات منفصلة، لاحظ عدد من الجهات الفاعلة أن عدد الأشخاص المسجلين زاد على الصعيد الوطني ومن دون تفسير بأربعة ملايين شخص مقارنة بعام 2009. وأبرزت أيضا هذه الجهات الفاعلة نفس المخاوف بشأن تسجيل قوات الأمن، مشيرة إلى أنه تم تسجيل بعض الجنود في مناطقهم الأصلية، وكذلك في مواقع انتشارهم. وعلى الرغم من أن بعض الأطراف قد أشارت إلى أنها تلقت نسخة من قائمة الناخبين التي تم مراجعتها للسماح لها بالمراجعة والتحقق منها ، أشار آخرون إلى أنهم لم يحصلوا بعد عليها على بعد خمسة أسابيع من الانتخابات. وترى بعض الأحزاب التي التقى بها أعضاء الوفد أن القوائم التي تلقوها لا تتضمن سوى معلومات محدودة، مثل أسماء الناخبين فقط. ففي الماضي، كما أوردت هذه الأحزاب، تم تفصيل هذه القوائم على مستوى الولاية فقط وفي شكل الكتروني للقراءة فقط وتحتوي على مئات الآلاف من الأسماء مما جعلها عديمة الجدوى تقريبا على مستوى الدوائر الانتخابية.

*الشفافية في فرز الأصوات* : أشار العديد من الفاعلين السياسيين أن عملية فرز الأصوات على مستوى مكتب الاقتراع ومركز الاقتراع هي عملية شفافة ومفتوحة. ويشترط القانون أن تتم عملية فرز الأصوات داخل مكاتب الاقتراع وتكون مفتوحة للجمهور. وقالت السلطات التي التقى بها الوفد أن هذا يعني أنه يمكن لأي ناخب أن يحضر عملية الفرز داخل مركز الاقتراع الذي هو مسجل فيه ، وأن عدد محدود من ممثلي الأحزاب السياسية يمكن لهم الحضور كذلك، وفقا لتقدير رئيس المركز. و قد استمع وفد المعهد الديمقراطي الوطني إلى آراء مختلفة حول حق الأحزاب السياسية والمواطنين في ملاحظة فرز النتائج على مستوى البلدية و الولاية ونقلها إلى المستوى الوطني. وفي حين أن السلطات الانتخابية وصفت هذه المرحلة بأنها عملية فنية بحتة لتسجيل الأرقام، تؤكد عدة جمعيات المجتمع المدني و عدة جماعات معارضة أن هذه المرحلة هي التي يتم فيها معظم التلاعب بالنتائج. وقد فسرت العديد من الجهات الفاعلة أن القانون الانتخابي الجديد يمنع أي رصد لهذه المرحلة من قبل ممثلي الأحزاب والمواطنين أو أعضاء اللجان المختلفة للرقابة والإشراف. وفي بعض الحالات، اقترح القضاة أن هذه العملية، مثل تلك التي هي في مكتب الاقتراع ومركز الاقتراع، قد تكون علنية.

ولا يزال توضيح إجراءات القضاء على مثل هذا الغموض ضروريا. والأهم من ذلك هو أن فتح العملية للملاحظة على كل المستويات قد يكون وسيلة بسيطة نسبيا وفعالة لزيادة الشفافية وبناء الثقة في نتائج الانتخابات. ومع ذلك، وإذا لم تقم السلطات باتخاذ تدابير من هذا القبيل، فإن تنفيذ الأحكام القانونية التي تتطلب نشر نسخة من فرز الأصوات، بالإضافة إلى حرص الأحزاب و المواطنين على الحصول على هذه المعلومات، يمكن أن تساعد على ضمان حد أدنى من الدقة في عملية الإحتساب.

**الأحزاب السياسية:** يتنافس أربعة وأربعون حزب في انتخابات 10 ماي، تم اعتماد أكثر من 20 منها في شهر جانفي وفيفري. وهناك عدد من أحزاب المعارضة المشاركة، بما فيها حزب جبهة القوى الاشتراكية، الذي قاطع الانتخابات التشريعية السابقة، في حين نجد حزبا واحدا على الأقل من أحزاب المعارضة وهو حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، قد دعا إلى المقاطعة. وقبل 15 أفريل موعد انطلاق فترة الحملة الانتخابية، رأى الوفد تحضيرات أحزاب عديدة لخوض حملاتها الانتخابية بشكل جدي، وخصوصا على المستوى المحلي.

ويعطي القانون الانتخابي الجديد للأحزاب السياسية قناة للاتصال ولتبيد القلق في شكل اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، وهي تتألف من ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية المتنافسة، وقوائم المرشحين الأحرار. وتقوم اللجنة، التي لها هياكل موازية على المستوى الوطني والولائي والبلدي، بمراقبة التزام مختلف الأطراف الفاعلة بقانون الانتخابات والنصوص التنظيمية. كما تنسق مجموعة متنوعة من العناصر المتعلقة بالأحزاب السياسية، مثل تخصيص المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام العامة، وتخصيص الأماكن العامة المخصصة للحملات الانتخابية، والتنسيق بين ممثلي الأحزاب في مكاتب الاقتراع ومراكز الاقتراع.

وعلى الرغم من أنها آلية بناء ممكنة لتمثيل الأحزاب السياسية في المناقشات الخاصة بالقضايا الانتخابية، والدفاع عن حقوق الأحزاب السياسية ككل، فإن اللجنة لم يتح لها الوقت الكافي لتنظيم نفسها، ونظرا للعدد الكبير من الأحزاب الممثلة يعدّ التنسيق واتخاذ القرارات من أكبر التحديات لها. وكذلك، لا تملك اللجنة السلطة التنفيذية على الإجراءات الانتخابية، ولا يمكن لها إلا أن ترفع مثل هذه المسائل للقضاة ولوزارة الداخلية. وخلال زيارة الوفد، تم تسليط الضوء على العلاقات المتوترة بين هذه الهيئات من مسألة ما إذا كانت الجزائر سوف تستخدم ورقة اقتراع واحدة أو متعددة. وقد استخدمت ورقة الاقتراع الواحدة لعدة عقود بعد الاستقلال، وهذا ما تفضله اللجنة المكونة من الأحزاب والتي ترى أنها ستقل من احتمالات التزوير. وكانت الانتخابات الأخيرة قد استخدمت أوراق الاقتراع المتعددة، وقامت وزارة الداخلية بالاحتفاظ بهذا النظام على الرغم من المخاوف من أن مثل هذا الاختيار سيروج لشراء الأصوات. وقد علقت لجنة الأحزاب عملها مؤقتا عدة مرات في الأسابيع الأخيرة بسبب رفض وزارة الداخلية الاستجابة لتوصيتها. وقد رفضت الوزارة رسميا هذا الأسبوع توصية اللجنة فيما يتعلق بورقة الاقتراع، مما يزيد من شعور الأحزاب أن السلطات الانتخابية لن تستجيب لمطالبها. وأشار أعضاء لجنة ملاحظة الانتخابات أن 20 مسألة تقريبا قد تم رفعها فيما يخص التوضيحات الإجرائية، ولم يتناول منها إلا ثلاثة فقط.

**مشاركة الناخبين :** مع استثناءات عديدة، اعترف أولئك الذين التقى الوفد بهم أن ثقة الجزائريين منخفضة وأن هناك لامبالاة عامة تجاه الانتخابات. ويتوقع العديد من أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين هذه العملية، ستكون نسبة الإقبال منخفضة. وهذا ما قد يحدث على الأرجح إذا ما نظرنا إلى تاريخ الجزائر المعاصر. وقد كانت نسبة الإقبال الرسمية في الانتخابات التشريعية الأخيرة، في عام 2007، حسب ما أفادته بعض التقارير 35.6 في المائة فقط، مع نسبة عالية من الأصوات الملغاة تصل إلى 14 في المائة. وهناك عدد قليل من الذين التقى الوفد بهم يتوقع إقبال كبير لدى الشباب الجزائري، الذي يشكل الغالبية العظمى في البلاد. وكانت آخر مرة لعب الشباب دورا كبيرا في تحديد نتيجة الانتخابات خلال الانفتاح السياسي (1988-1991) في الجزائر، عندما خرج الشباب بقوة للإدلاء بأصواتهم احتجاجا على الحزب الحاكم مما أدى إلى تداعيات سياسية لا يرغب قادة الجزائر تكرارها. و اليوم، وكما قال ناشط شاب للوفد، فإن الشباب لا يرون إلا "الوجوه القديمة" فقط على قوائم المرشحين، وحتى بالنسبة لتلك الأحزاب المعتمدة حديثا. وقال آخرون تحدثوا إلى الوفد أن الأحزاب القائمة والمرشحين لم يكن لديهم القدرة على معالجة همومهم، لا سيما الاقتصادية منها.

ويبقى من غير الواضح للناخبين ما إذا سيكون للبرلمان الجديد سلطة أكبر مما كان لسابقه وسط وعود غامضة لدور له أكثر أهمية في عملية المراجعة الدستورية الموعودة. و تدعم هذه المسائل، بالإضافة إلى الشكوك في شفافية ومصداقية العملية الانتخابية نفسها، لامبالاة الشعب وعدم اهتمامه بها. ولدى الأحزاب السياسية فرصة لتستعيد على الأقل بعض الدعم من خلال التواصل الفعال مع الناخبين وتقديم برامج تعتنى مباشرة بانشغالات وتطلعات الناس من أجل الإصلاح خلال فترة الحملة الانتخابية، ولكن التحول الجوهري في رؤية الناس للانتخابات يتطلب أن تتخذ السلطات بسرعة تدابير لزيادة الشفافية في هذه العملية.

**ملاحظة الانتخابات :** ينوه الوفد بالحكومة الجزائرية على دعوتها لحضور الملاحظين الدوليين من ملامح أوسع مما كانت عليه في الماضي، مثل المنظمات الدولية غير الحكومية، وهذا قد أصبح ممارسة شائعة ودولية وفي منطقة شمال أفريقيا. وهناك عدد من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية الذين التقى بهم المعهد الديمقراطي يعتقدون أن وجود ملاحظين أجانب سوف يساعد على تثبيط بعض من التزوير الذي اتسمت به الانتخابات السابقة في الجزائر. وعلى الرغم من أن السلطات قد أشارت إلى أنها تتوقع حضور أكثر من 500 مراقب دولي فإن المعايير وعمليات الاعتماد لم يتم توفيرها حتى الآن.

ومن المفارقات أنه على الرغم من أن الحكومة قد شجعت الملاحظة الدولية، فهي لا تشجع الملاحظة من قبل منظمات المجتمع المدني الجزائري على الرغم من أنها قد توحى بثقة أكبر للناس في العملية الانتخابية. وقد أشار عدد من الخبراء القانونيين المشاركين في العملية إلى أن السلطات، حتى إن لم تمنح تراخيص لمبادرات المجتمع المدني في الملاحظة، أن القانون لا يحظر صراحة عمل مهم مثل هذا. فقد أصبحت الملاحظة من قبل منظمات محلية ممارسة واسعة الانتشار نسبيا في جميع أنحاء العالم. وستجرى الانتخابات في الجزائر بعد شهر واحد فقط من عملية إطلاق الأمم المتحدة لإعلان المبادئ العالمية للملاحظة غير الحزبية والرصد من قبل المنظمات المدنية للانتخابات.<sup>3</sup> ويضع هذا الإعلان معايير دولية لملاحظة الانتخابات من قبل المواطن وقد تم إعداده من قبل الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات الوطنية (GNDEM)، والتي تضم 150 مجموعة عضو من 65 بلدا من القارات الخمس.

وفي حين يبدو أن الحكومة الجزائرية تأمل في بناء الثقة في العملية الانتخابية من خلال إنشاء اللجان الوطنية للإشراف على الانتخابات ومراقبتها، تواجه هذه الهيئات قضايا جوهرية حول استقلاليتها ومحدوديتها في مهامها. فمثل هذه المسائل تمنعها من تأدية دور المراقب المواطن المستقل حقا في التحقق من مصداقية ونزاهة أي عملية انتخابية.

## التوصيات

في إطار روح التعاون الدولي والقيم الديمقراطية المشتركة، يقدم الوفد و بكل احترام التوصيات التالية :

1. ينبغي أن تفتح السلطات عملية تثبيت النتائج لمشاركة جميع فئات الملاحظين بما في ذلك الملاحظين المحليين وممثلي الأحزاب السياسية والملاحظين الدوليين بما فيها عمليات تثبيت النتائج على مستوى الولاية وعلى المستوى الوطني. وحتى وإن كانت هذه عمليات إدارية وإجرائية بحثة تقوم بها السلطات المكلفة بالانتخابات وذلك لأن الناس يرون أن هذه المرحلة تشكل فرصة للتلاعب بالأصوات.
2. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات أن تسمح للمجتمع المدني الجزائري بتنظيم مبادرات تهدف إلى أداء دور الملاحظ للتوازن مع إجراءات الملاحظة من قبل الأحزاب و الإشراف من قبل الدولة . فعلى الحكومة أن تسرع في توضيح مسار الاعتماد وأن تنشر المعلومة على نطاق واسع في الوقت المناسب. وعند القيام بذلك، يجب على السلطات أن تتحلى بالمرونة لأن الملاحظين المحليين قد يواجهون تحديات عملية في الانتشار ضمن إطار زمني قصير وبخبرة وموارد محدودة.
3. ينبغي على الأحزاب السياسية والمواطنين أن يغتنموا الفرص الجديدة من أجل تحقيق مزيد من الشفافية من خلال على سبيل المثال حضور عملية فرز الأصوات وتعليق النتائج في مراكز الاقتراع.
4. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات أن تنشر النصوص التنظيمية الحالية ورفع الغموض عن النصوص الإجرائية في أسرع وقت ممكن وهذا في إطار شراكة متفتحة مع اللجنتين الوطنيتين للإشراف على الانتخابات ومراقبتها. وينبغي نشر القرارات على نطاق واسع للأحزاب السياسية والسلطات الانتخابية المحلية

<sup>3</sup> يمكن الحصول على الإعلان من الموقع [www.gndem.org/declaration-of-global-principles](http://www.gndem.org/declaration-of-global-principles) .

والجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي إتاحتها وشرحها للناخبين عن طريق الإنترنت ووسائل الإعلام المطبوعة والتلفزيون والراديو.

5. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابية توضيح الكيفية المثبتة لتوزيع المقاعد العائدة للنساء بأسرع وقت و قبل يوم الإقتراع وهذا من أجل ضمان أن النتائج النسبية المنصوص عليها في القانون قد تم تحقيقها وبشكل منصف.

6. ينبغي على الأحزاب السياسية أن تسعى جاهدة لكسب ثقة الناخبين من خلال منصات استجابة وجهود جوارية لتوعية الناخبين وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة في الحملات.

## للاتصال

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ : في الجزائر, أندرو فاراند, +213-555-994-016 ؛ في واشنطن, باري فريمان, +1-202-728-5482.